العرب
السبت 2019/07/27
السنة 42 العدد 11420

أردوغان يتوعد أكراد سوريا «بردمهم تحت الأرض»

دمشق تعلن معارضتها لأي تفاهمات تركية أميركية شرق الفرات

عودة التصعيد التركي والتلويح باجتياح شرق الفرات يرتبطان وفق محللين بتعهدات أوروبية لإرسال قوات برية إلى المنطقة لشغل وإدارة المنطقة الآمنة، بعد إعادة واشنطن النظر في تحقيق انسحاب كلّي من المسرح السوري.

أنقرة - بلغ التصعيد التركي ضد أكراد سوريا ذروته الجمعة بتهديد الرئيس رجب طيب أردوغان بـ"ردمهم تحت الأرض"، في تصريحات تعكس حالة من الهستيريا، خاصة بعد أن فشلت أنقرة حتى اللحظة في إقناع الإدارة الأميركية بالتخلّي عنهم.

وتراهن الولايات المتحدة في استراتيجيتها داخل سوريا على العنصر الكردي الممثّل في وحدات حماية الشعب الذي لعب دورا حاسما في القضاء على خلافة تنظيم الدولة الإسلامية، ويسيطر اليوم على شرق الفرات الذي يشكل ربع المساحة السورية من ريف حلب الشمالي الشرقي وصولا إلى الحدود العراقية (الحسكة ودير الزور).

وتحاول الولايات المتحدة في الآن ذاته تهدئة مخاوف أنقرة التي تعتبر الوحدات الكردية تنظيما إرهابيا يهدد أمنها القومي، وقدم الاثنين المبعوث الخاص إلى سوريا جيمس جيفري إلى أنقرة حيث طرح جملة من المقترحات بخصوص منطقة آمنة مزعمة، بيد أن المسؤولين الأتراك أعربوا عن عدم رضاهم عن تلك المقترحات.

> الهستيريا التركية مرتبطة بالتسريبات التي تحدثت عن قبول دول أوروبية بينها فرنسا وبريطانيا إرسال قوات إلى شرق الفرات

وقال الرئيس التركي إن بلاده "مصممة على تدمير الممر الإرهابي شرق الفرات في سوريا، مهما كانت نتيجة المحادثات مع الولايات المتحدة حول إنشاء منطقة آمنة".

وكانت أنقرة أعلنت الخميس أن المفاوضات مع الجانب الأميركي بشأن إقامة منطقة آمنة على الحدود السورية التركية متواصلة، محذرة في الآن ذاته على لسان وزير دفاعها خلوصي أكار بأنها ستتحرك إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن تلك المنطقة.

وشدد أردوغان في كلمة له خلال اجتماع مع رؤساء فروع حزب العدالة والتنمية بالعاصمة أنقرة "أيا كانت النتيجة، فنحن مصممون على تدمير الممر الإرهابي شرق الفرات بسوريا". وأشار أن "من يمارسون البلطجة بالاعتماد على قوات أجنبية في المنطقة، إما أن يدفنوا تحت التراب وإما أن يقبلوا بالذل".

وأضاف "لا يمكن للحظر الأوروبي والأميركي، الذي لم يعد مخفيا ضد تركيا وتزويد الإرهابيين بالأسلحة والمعدّات ضمن عشرات آلاف الشاحنات، أن تثنينا عن إيجاد حل لمشكلة الإرهاب".

وقال "نقوم وسنقوم ما يتوجّب القيام به، ولا حاجة لنا لأخذ إذن من أجل ذلك، ولا يمكن لأي عقوبة أن تثني تركيا عن أولوية أمنها"، مضيفا "نحن في طريقنا نحو إيجاد حل دائم للإرهاب".

وبعد صمت طويل نسبيا عادت تركيا منذ أسبوع للتلويح بشنّ هجوم على شرق الفرات، وكانت سبق ذاك قيامها على مدار الأسابيع الماضية بإرسال حشود عسكرية إلى الحدود مع سوريا. ويربط محللون هذه العودة التركية لإثارة موضوع الشمال السوري بالتسريبات التي تحدثت عن قبول دول أوروبية، بينها فرنسا وبريطانيا إرسال قوات إلى شرق الفرات لملء الفراغ الذي ستخلفه القوات الأميركية في تلك الأنحاء.

وكان جيفري قد أعلن الشهر الماضي عن توصل بلاده لاتفاق مع دول حليفة لإرسال قوات برية إلى سوريا، جاء ذلك عقب جولة أوروبية شملت عاصمة الاتحاد الأوروبي بروكسل وباريس.

وأكد جيفري أن بعض التغيّرات طرأت على مسألة انسحاب القوات الأميركية، حيث سيبقى جزءا منها هناك، كما ستبقي الولايات المتحدة على الغطاء الجوي لتجنّب أي سيناريوهات مهددة.

وكانت فرنسا وبريطانيا خصوصا قد رفضتا في السابق أن تتولّى قوات لهما كامل المسؤولية عن سد الشغور الأميركي، معتبرتان أن المسؤولية يجب أن تكون مشتركة.

وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في ديسمبر الماضي عن قرار بسحب القوات الأميركية من سوريا، وقوبل هذا الإعلان بجدل واسع داخليا وخارجيا، خاصة وأن المهام المنوطة بتلك القوات التي يتجاوز عددها الألفين لم تنته بعد في ظل استمرار شبح داعش، والأهم هو الوجود الإيراني، وإمكانية استغلال تركيا لهذا الانسحاب لضرب الأكراد.

وفي ما بدا محاولة لإيجاد حل وسط أعلن ترامب عن مقترح لإقامة منطقة آمنة على الحدود السورية التركية، لتتقدم أنقرة وتطرح نفسها المشرفة على تلك المنطقة، الأمر الذي رفضه الأكراد بشدة لجهة أن ذلك سيعني تمكين تركيا من مسعاها للانقضاض عليهم.

وحاولت الإدارة الأميركية إيجاد حلول لهذه المعضلة فكان أحد أهم الرهانات التعاون مع الشركاء الأوروبيين وهو السبب الرئيسي كما يعتقد كثيرون في الهستيريا التركية.

ويقول محللون إن المفاوضات المتواصلة اليوم بين أنقرة وواشنطن بشأن تلك المنطقة لن تصل إلى انفراجة، خاصة وأن الولايات المتحدة ليس من صالحها مزيد تمكين تركيا التي تحدتها وتجاوزت جميع الخطوط الحمراء، خاصة مع تعزيز علاقاتها العسكرية مع الخصم الروسي بشرائها منظومة الدفاع الجوية أس-400.

وأبدت دمشق في وقت سابق اعتراضها على المفاوضات التركية الأميركية، معتبرة أن أي تفاهم في هذا السياق هو بمثابة "اعتداء" على سيادة سوريا.

وقال مصدر في وزارة الخارجية السورية، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية "سانا"، إن بلاده "تؤكد مجدداً رفضها القاطع لأي شكل من أشكال التفاهمات الأميركية التركية".

واعتبرها "تشكّل اعتداءً صارخا على سيادة ووحدة سوريا أرضا وشعبا وانتهاكا فاضحا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة".

وأكد استنكار بلاده الشديد "لاستمرار التدخل الأميركي الهدّام في سوريا، والذي يرمي إلى إطالة أمد الأزمة وتعقيدها".

وشنّت تركيا هجومين واسعي النطاق في شمال سوريا، بدأت الأول صيف عام 2016 وتمكنت بموجبه من السيطرة على منطقتي جرابلس والباب في شمال محافظة حلب. وفي مارس 2018، تمكّنت من السيطرة على منطقة عفرين ذات الغالبية الكردية إثر هجوم استمر لنحو ثلاثة أشهر ضد المقاتلين الأكراد، وأتى بغطاء روسي.

هستيريا تركية

لبنان يتوسط لدى دمشق للإفراج عن مواطن أميركي

بيروت - كشف مصدر أمني لبناني الجمعة، أن المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، توسط لدى الحكومة السورية للإفراج عن مواطن أميركي، وقد جرى تسليمه إلى أسرته.

ولا يعرف عدد المواطنين الأميركيين الذين يحتجزهم النظام السوري، بيد أن بعض الأرقام تقول أن عددهم يتجاوز الستة أشخاص.

وأوضح المصدر اللبناني أن المواطن الأميركي المفرج عنه ليس الصحافي أوستن تايس المختطف في سوريا منذ سنة 2012، إلا أنه لم يقدم المزيد من التفاصيل حول هوية الشخص المحرر. ولعب المدير العام للأمن العام اللبناني دورا رئيسيا في عدة وساطات لإطلاق سراح محتجزين آخرهم المواطن اللبناني نزار زكا المعتقل لدى إيران.

ويحظى اللواء إبراهيم بثقة الحكومة السورية التي تربطه معها علاقات قوية وكانت أوكلت له الحكومة اللبنانية مهمة التوصل إلى اتفاقات مع دمشق بشأن تأمين عودة النازحين السوريين إلى بلادهم.

ويرجح مراقبون أن يكون للواء دور أكبر في الفترة المقبلة لجهة تبادل رسائل بين واشنطن ودمشق في ظل انقطاع العلاقات بين الجانبين منذ أكثر من ثماني سنوات، على خلفية الأزمة السورية، التي تحمل الولايات المتحدة نظام الرئيس بشار الأسد المسؤولية عنها. وتمثل جمهورية التشيك حاليا المصالح الدبلوماسية الأميركية في سوريا منذ إغلاق السفارة الأميركية بدمشق في عام 2012.

وتتخذ إدارة ترامب الإفراج عن محتجزيها لدى السلطات السورية إحدى أولوياتها، وكان الرئيس دونالد ترامب قد تحدث في فبراير الماضي أنه يعتزم العمل على تأمين إطلاق سراح المواطنين الأميركيين هناك.

وقال ترامب حينها في إشارة إلى نجاحه في إطلاق سراح مواطنين أميركيين في كوريا الشمالية ومصر وتركيا وغيرها "حسابي 0-19 والآن أبدأ العمل على الإفراج عن الرهائن في سوريا".

جعجع: سيناريو سيدة النجاة يتكرر مع جنبلاط

بيروت - خرج رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع عن صمته ليعلن موقفا واضحا حيال ما يتعرض له رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، من حملة يقودها منافسه طلال أرسلان ومن خلفه حزب الله والتيار الوطني الحر على خلفية حادثة قبرشمون.

واعتبر الزعيم الماروني أن سيناريو "سيدة النجاة" يتكرر اليوم مع جنبلاط، في إشارة إلى التفجير الذي وقع في كنيسة سيدة النجاة في 27 فبراير 1994 بزوق مكايل التابعة لقضاء كسروان من محافظة جبل لبنان، واتهم حزب القوات ورئيسه سمير جعجع حينها بالوقوف خلفه.

وكان من تبعات ذلك التفجير الذي جرى خلال قداس الأحد وأدى إلى مقتل 10 أشخاص وإصابة أكثر من 50 شخصا، توقيف جعجع وحلّ حزب القوات الذي نفى بشدة مسؤوليته عنه، معتبرا أنه فخ نصب من قبل النظام السوري لضرب الحزب.

وللمفارقة أن الزعيم الدرزي وليد جنبلاط كان اصطف حينها خلف الأصوات التي تتهم القوات ورئيسها والذي تمت تبرئته في ما بعد.

وقال جعجع بمناسبة الذكرى الـ14 لإطلاق سراحه في 26 يوليو 2005، في عفو مُنح بعد انتهاء الوصاية السورية على لبنان، "هناك نوايا سياسية (سيئة) ضد الحزب التقدمي الاشتراكي، بهدف تقويض وليد جنبلاط".

وأوضح "منطقي للغاية التفكير بأن جنبلاط قد يواجه سيناريو مشابها لسيدة النجاة، لكننا سنواصل الوقوف إلى جانبه"، لافتاً إلى الأزمة ناتجة عن إصرار النائب طلال أرسلان، على رفع قضية قبر شمون إلى المجلس العدلي.

ومنذ ثلاثة أسابيع تواجه الحكومة اللبنانية حالة شلل بسبب إصرار أرسلان حليف حزب الله والتيار الوطني الحر على ضرورة تحويل المطلوبين في قضية قبرشمون إلى المجلس العدلي، الذي ينظر عادة في القضايا الكبرى التي تمس الأمن القومي.

وأشار جعجع الى أنه "يحق لوليد جنبلاط الخوف من الاستئناف المحتمل أمام المجلس العدلي"، موضحا أنه عندما ينظر المجلس العدلي في القضية، فإن التحقيقات تُسند إلى قاضي تحقيق مختص، يعينه وزير العدل. ووزير العدل الحالي، ألبيرت سرحان محسوب على فريق معيّن".

وتعود حادثة قبرشمون إلى 30 يونيو، حينما حصل صدام بين موكب لوزير المغتربين صالح الغريب ومجموعة من أنصار الحزب التقدمي الاشتراكي تحتج على زيارة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل في منطقة قبرشمون، ما أدى إلى سقوط اثنين من مرافقي الغريب قتلى، وفيما يصرّ رئيس الحزب الديمقراطي والغريب ومن خلفهم حلفاؤهم على أن ما حدث محاولة اغتيال لوزير، يتمسك جنبلاط بأن الحادثة لم تكن متعمدة.

ورغم الوساطات التي جرت منذ اندلاع الحادثة سواء من قبل المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم أو رئيس مجلس النواب نبيه بري إلا أنه موقف أرسلان على حاله، ويرى كثيرون أنه الأخير ما كان ليبدي هذه الصلابة لولا وجود دعم من باسيل والأمين العام لحزب الله حسن نصرالله، خاصة وأنه لا يتمتع بأي ثقل حكومي أو نيابي.

ويرى جعجع أن ما يحدث اليوم من تعطيل لجلسات مجلس الوزراء على خلفية أزمة قبرشمون "جريمة يرتكبها أولئك الذين لا يتوقفون عن شل حركة الحكومة"، قائلاً إنه "من غير المقبول عرقلة عمل مجلس الوزراء لأسباب سياسية، في حين أن الوضع الحالي في البلاد يتطلب نشاطاً حكومياً مكثفاً".

واعتبر رئيس حزب القوات اللبنانية أن الحل يكمن في بعبدا (مقر رئاسة الجمهورية) والسراي (مقر رئاسة الحكومة)

ما أشبه اليوم بالأمس

تجمع المهنيين يرفض المحاصصة الحزبية في حكومة ما بعد البشير

الخرطوم - أعلن تجمع المهنيين أحد أبرز مكونات التحالف المدني الذي يقود الحراك الشعبي في السودان، الجمعة، عن رافضه لمنطق المحاصصة الحزبية في حكومة الفترة الانتقالية مشددا على ضرورة الالتزام "بإعلان الحرية والتغيير".

وقال التجمع الذي يضم العديد من النقابات المهنية "امتلأت الشوارع الخميس، وكان مطلب المواكب الأولى هو الالتزام بإعلان الحرية والتغيير وتجنّب المحاصصة الحزبية، وتلك مطالب يلتف حولها الشعب".

وأوضح أن هذه المطالب تقترن بسلسلة مترابطة منها "الحرية والسلام والعدالة والوفاء للشهداء والمفقودين، ومحاسبة القتلة، وتسليم السلطة المدنية الانتقالية".

وفي صباح الخميس، شهدت مدن سودانية، مسيرات دعت إلى الالتزام بإعلان الحرية والتغيير وتشكيل الحكومة المدنية من الكفاءات الوطنية المستقلة، استجابة لقوى الحرية والتغيير.

وذلك عقب دعوات وجهها ناشطون خلال اليومين الماضيين، لتنظيم مواكب تتوجه إلى مقر "تجمع المهنيين" بالخرطوم، للمطالبة بالالتزام بميثاق "إعلان الحرية والتغيير" إثر تداول أنباء عن ترشيح حزبيين لمناصب وزارية بينها رئاسة الوزراء الأسبوع الماضي.

وفي الأول من يناير الماضي، وقع "تجمع المهنيين السودانيين"، وتحالفات "نداء السودان" و"الإجماع الوطني" و"التجمع الاتحادي"، ميثاق إعلان الحرية والتغيير، للإطاحة آنذاك بنظام الرئيس عمر البشير.

وينصّ إعلان الحرية والتغيير على 9 نقاط أبرزها، تشكيل حكومة انتقالية قومية من كفاءات وطنية، ووقف الحرب ومخاطبة جذور المشكلة السودانية، ووقف التدهور الاقتصادي، وإعادة هيكلة الخدمة المدنية والعسكرية (النظامية)، وإعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية، وضمان استقلال القضاء.

وفي 17 يوليو الجاري، وقع المجلس العسكري الذي يقود حاليا البلاد وقوى إعلان الحرية والتغيير، اتفاق الإعلان السياسي.

ونص الاتفاق في أبرز بنوده على تشكيل مجلس للسيادة (أعلى سلطة بالبلاد) من 11 عضوا؛ 5 عسكريين يختارهم المجلس العسكري، و5 مدنيين تختارهم قوى التغيير، تضاف إليهم شخصية مدنية يتم اختيارها بالتوافق بين الطرفين.

ويترأس أحد الأعضاء العسكريين المجلس لمدة 21 شهرا، بداية من توقيع الاتفاق، تعقبه رئاسة أحد الأعضاء المدنيين لمدة 18 شهرا المتبقية من الفترة الانتقالية (39 شهرا).

بينما ترك تحديد صلاحيات ووظائف وسلطات مجلس السيادة للإعلان الدستوري الذي تستأنف مباحثاته السبت المقبل.

ويتوقع أن يصل المتحاورون إلى صيغة توافقية، وخاصة بعد نجاح التحالف المدني في تذليل الخلافات مع الحركات المتمردة.